مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، ص93-125، يناير2018
ISSN 2518-5810

أثر السياق الاحتمالي في توجيه مرجع الضمير عند بعض شراح الصحيحين

د. فوزي إبراهيم أبو فياض *
أ. أحمد مصطفى الأسطل**

الملخص

اهتمت طائفة من العلماء بشرح الحديث الشريف، وقد جعلت من السياق حكماً في توجيه معاني نصوصه، وكذا في توجيه تراكيبه، وخاصة مرجعية الضمير، وقد ظهرت في شروحهم أنواع متعددة من أقسام السياق، لعل من أهمها السياق اللغوي، والسياق المقامي، والأول يهتم بتوجيه النص من داخله، والثاني يهتم بتوجيه النص من خارجه.

إضافة لذلك فقد ظهر لديهم قسم من السياق يندرج تحت هذين القسمين وظفوه في شروحهم لكنهم لم يُعَرِّفُوه، وهذا القسم يمكن تسميته بالسياق الاحتمالي. حيث إن السياق في دلالته إما أن يكون صريحاً وقطعياً، أو أنه من الممكن أن يكون احتمالياً، والقطعي لا يحتمل فيه النص إلا دلالة واحدة، أما الاحتمالي فدلالته متعددة وكلها راجحة. وعليه فإن السياق الاحتمالي مهم جداً في توجيه النصوص الدينية حيث إن الأصل في الشارح أن يحافظ على احتمالات النص، وخاصة أن مما يغني الخطاب بكثرة المعاني مع قلة الألفاظ إمكانية أن يعود الضمير على مرجعين أو ثلاثة أو أكثر في عبارة واحدة، وهي مرادة في الوقت ذاته. وقد جاء البحث ليعالج اهتمام شراح الصحيحين بأثر السياق الاحتمالي في توجيه مرجعية الضمير في بعض نصوص الحديث الشريف.

The effect of potential context in directing the reference of the pronoun with some of al-saheehen explainers

Abstract

The potential context is very important in directing the religious text because the origin for the explainer is to keep the possibilities of the text especially what enriches the spearing with the abundance of meaning with less words is the possibility that the pronoun points to two or three references or more in once sent which is wanted at the same time. This research has come to deal with al-saheeher explainers for effect of the potential context with directing the reference of the pronoun is some text of hadith.

* كلية الآداب- الجامعة الإسلامية-غزة- فلسطين.
**كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة الأقصى- غزة- فلسطين.

المقدمة:

من الأساليب التي جاءت في الحديث الشريف، وأسهمت في توسيع دلالته احتمالية تعدد مرجع الضمير، وهي ظاهرة واضحة في أحاديث كثيرة، تناولها الشراح من جهة السياق والمعنى، دون أن يرجحوا فيها مرجعاً على آخر؛ وذلك لأن نص الحديث في نظرهم يحتمل هذه المراجع.

ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن البحث الدلالي في حقل هؤلاء الشراح يقوم على اعتبارات علمية لا تخضع لإجراءات النحويين في بعض الأحيان، ولا لأذواق البلاغيين، فعملية توجيه النص عندهم رهينة باستحضار الاعتبارات الدلالية، وما تتطلبه من مراعاة حرمة النص الشرعي، ومراعاة السياق. (الحريري، 2016: 6).

إضافة لذلك فإن التعدد والاحتمال الذي نذكره هنا في مراجع الضمير لا ينافي فكرة الترجيح، فكون المعاني محتملة في الحديث الشريف شيء، والذهاب إلى وجوب ترجيح مرجع من بين المراجع شيء آخر. وكلا الأمرين مرتبط بالسياق، وخاصة أنَّ "مما يغني الخطاب بكثرة المعاني مع قلة الألفاظ إمكانية أن يعود الضمير على اسمين أو ثلاثة في عبارة واحدة، ولعلها تكون مرادة في الوقت ذاته من أقرب سبيل". (المنجد، 2013: 122).

وقد ذكر الدكتور عبد العزيز حمودة كلاماً واضحاً حول هذه الظاهرة، وذلك عند رده على من يرى أن التنوع الدلالي خارج عن الانضباط السياقي، فقال: إن القصدية: محور التفسير المنضبط، وحينما نستخدم لفظ "المنضبط"، فإننا لا نعني بأي حال من الأحوال أحادية المعنى، أو تثبيت معنى واحد للنص، فالانضباط يعني: تفسير النص في ضوء قصد محتمل تحقق في النص، وهو ما يفتح الباب أمام التعددية الصحية للتفسير، بشرط أن تكون سلطة النص وقصديته تحتمل التعددية. (حمودة، 2003: 318-318).

مفهوم السياق الاحتمالي:

تنوعت أقسام السياق التي ذكرها العلماء إلى سياق لغوي، وسياق مقامي، ومنهم من ذكر أنواعاً أخرى حيث أضاف السياق التاريخي، والسياق الثقافي، والسياق العاطفي...، وكل هذه الأنواع من السياق وسائل مهمة من وسائل توجيه النص، أما مفهوم السياق الاحتمالي؛ فلم نجد من السابقين من عرفه صراحة، ولكن من خلال كلامهم نستطيع أن نبين أنهم قد عَرَفُوه، وأشاروا إلى وظيفته، وطبقوه في كتبهم، كما عند المفسرين، وشراح الأحاديث، والأصوليين، واللغويين وغيرهم من البيئات

العلمية العربية. ولعل من أقدم الإشارات التي وردت عنه في كتب الأقدمين ما ذكره الزركشي (ت: 794هـ) في كتابه البرهان في علوم القرآن، فقد ذكر كلاماً عن أهمية دلالة السياق، أشار من خلاله إشارة سريعة لمفهوم السياق الاحتمالي، حيث قال: "دَلَالَةُ السِّيَاقِ فَإِنَّهَا تُرْشِدُ إِلَى تَبْيِينِ الْمُجْمَلِ وَالْقَطْعِ بِعَدَمِ احْتِمَالِ غَيْرِ الْمُرَادِ وَتَخْصِيصِ الْعَامِّ وَتَقْيِيدِ الْمُطْلَقِ وَتَنَوُّعِ الدَّلَالَةِ وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ فَمَنْ أَهْمَلَهُ غَلِطَ فِي نَظِيرِهِ وَغَالَطَ فِي مُنَاظَرَاتِهِ". (الزركشي،1957: 200/2).

يظهر للباحث من كلام الزركشي السابق– وإنْ كان كلامه مطلقاً في دلالة السياق– لكنَّ الباحث يرى أنَّ هذا التعريف يمكن أن يستنبط منه أنَّ الزركشي قد أشار إلى مفهوم السياق الاحتمالي، وذلك من خلال قوله "وَالْقَطْعِ بِعَدَمِ احْتِمَالِ غَيْرِ الْمُرَادِ". ففي هذه الجملة يمكن القول إن الزركشي قد قسم السياق إلى قسمين، فهو إما أن يكون سياقاً صريحاً قطعي الدلالة، أو أن يكون سياقاً احتمالي الدلالة.

والسياق القطعي الدلالة هو الذي يدل على معنى واحد، أو توجيه واحد ولا يحتمل غيره، أما السياق الاحتمالي فهو الذي يُدلل من خلاله على أن النص يحتمل أكثر من معنى دلالي أو توجيه، يتركه القائل أو المتكلم ليحمل التركيب أكثر من معنى من باب التوسع، دون وجود أيّ مرجح بين الاحتمالات سواء أكان لفظياً أو معنوياً، وهنا تصبح جميع الاحتمالات واردة؛ لأن النص يحتملها. (السامرائي،2000: 12–22).

وقد حاول الدكتور نعمان بوقرة أن يعرف السياق الاحتمالي بقوله: هو مصطلح يستعمل للدلالة على أثر السياق في توجيه إمكانات تعبير لغوي ما، أو نص من النصوص يحتمل هذا النص مجموعة من التوجيهات، أو الاحتمالات المعنوية التي تكون في غالب أمرها مرادة من النص دون وجود مرجح لأحدها على الآخر؛ حيث إن سياق هذا النص يدلل عليها ويؤيدها. (بوقرة،2009: 136).

بناء على ما سبق من أقوال فإن السياق ينقسم هنا إلى قسمين: سياق صريح، وسياق احتمالي. والصريح هو الذي يحد معنى واحداً من معاني الكلمة، أو مرجعاً واحداً من مراجع النص، أو يوجه تركيباً ما وجهة واحدة هي المرادة فقط.

أما السياق الاحتمالي: فهو سياق تحتمل فيه الكلمة أو التركيب عدة معان محتملة، والسياق أو الكلام أو الأسلوب يشمل هذه المعاني مجتمعة دون ترجيح بينها.

اهتمام العلماء قديماً وحديثاً بهذا السياق:

اهتم العلماء قديماً وحديثاً بهذا النوع من السياق، وقد تحدثوا عنه من خلال وظيفته، فهذا الطوفي من الفقهاء الحنابلة (ت: 716هـ) حاول أن يعطي السياق الاحتمالي تعريفاً واضحاً، كما دلل من خلال كلامه على وظيفة هذا السياق، فقال: إن التركيب في القرآن الكريم، أو في الحديث الشريف إذا احتمل جميع المعاني والإحالات، وأمكن أن تكون جميعاً مرادة منه، وجب حمله عليها جميعها ما أمكن، سواء كان احتماله لها مساوياً، أو كان في بعضها أرجح من بعض، وإلا فحمله على بعضها دون بعض يعدُّ إلغاءً للتركيب بالنسبة لبعض محتملاته من غير موجب، وهو غير جائز؛ ولأنه لو جاز أن يكون مراداً، فإعمال الدلالة التي يحتملها السياق الاحتمالي في ضوابطه العلمية والمنهجية أحوط من إهمالها، وخاصة أننا نتعامل مع نص شرعي مقدس، ولا بد من أن ينظر إليه بعين الكمال لا بعين النقص، والمحافظة على إمكانياته أولى من الاستغناء عن بعضها دون مسوغ. (الطوفي، 1989: 41).

وقد نص الطاهر ابن عاشور (ت: 1973م) من المفسرين المحدثين على أهمية هذا السياق الاحتمالي، وأن النص يجب أن يحمل على ما يتحمله المعنى ويصلح له من المراجع، فمختلف المحامل التي تسمح بها كلمات الحديث وتراكيبه وإعرابه ودلالته إذا لم تفضِ إلى خلاف المقصود من السياق يجب حمل الكلام على جميع هذه المراجع، وعدم إلغاء أي مرجع منها. (ابن عاشور، 1984: 97/1).

وقد أشار إليه الأستاذ عباس حسن لكنه لم يعرفه، بل تحدث عن وظيفته، فهو يقول: "وإذا تعدد المرجع من غير تفاوت في القوة– وهو التفاوت الذى يكون بين المعارف في درجة التعريف، وشهرته– وأمكن عود الضمير إلى مرجع واحد فقط، وإلى أكثر؛ من غير أن يقتضى الأمر الاقتصار على واحد، نحو: "جاء الأقارب والأصدقاء وأكرمتهم"، فالأحسن عود الضمير على الجميع، لا على الأقرب وحده. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الموضع– وفى غيره، من سائر مسائل اللغة– أن الذي يجب الأخذ به أوّلاً، والاعتماد عليه؛ إنما هو الدليل الذي يعين مرجع

الضمير ويحدده؛ فالدليل– أي: القرينة– لها وحدها القول الفصل في الإيضاح هنا، وفى جميع المواضع اللغوية الأخرى". (حسن، 1974: 262/1).

إضافة لذلك فقد أشار علماء اللغة المحدثون إلى هذا السياق، وبينوا أن النص في بعض الأحيان يشير إلى أكثر من معنى يحتملها مع تساوي هذه المعاني في صدق الدلالة، وفي هذه الحالة يقال: إن النص حمال أوجهاً، كما أنهم قد ذكروا أن تعدد احتمالات المعنى قد يعود إلى الاشتراك في اللفظ، وقد يعود إلى لازم المعنى، وقد يأتي من تعدد صور الإعراب، أو التعدد في احتمالية مرجعية الضمير، أو اختلاف القصد، أو غير ذلك. وهذا التعدد ذو فائدة عظيمة من فوائد الأخذ بالوظيفة السياقية. إضافة لذلك فإن النظام اللغوي يوجد هذا التعدد من خلال تجريد الضمير من خاصية تعويضية باسم يعود عليه، وهذا يمهد لترسيخ مبدأ الإحالات المتعددة، فيبقى الضمير مؤدياً وظائف دلالية تركيبية. (إسماعيل، 2010: 306).

وخلاصة القول: إنَّ الهدف الذي يرمي إليه هذا الباحث هنا هو الإسهام في بيان العلاقة بين وحدة النص، وتعدد احتمالية مرجع الضمير فيه، حيث إن تعدد المرجعية الضميرية لا يفقر النص، وإنما يثريه، ويكشف عن آفاقه وأبعاده. كما أنه يدلل من خلاله على أنه لا وجود للنص بمعزل عن سياقه، وكل احتمال من احتمالات مرجع الضمير له ما يبرره في السياق، كما أنه يعطي المتلقي في بعض الأحيان الطمأنينة التامة في الأخذ بما يؤديه اجتهاد الشارح، حيث المرونة السياقية هي التي تسمح له بأن يعمل نظره في السياق؛ ليصل إلى مقصد (المتكلم)، والمقصود به الرسول– صلى الله عليه وسلم– من خلال التركيب الذي يمكن أن يحمل كلامه عدة دلالات لا تناقض بينها.

وهنا لا بد من ذكر قيد واحد عند اللجوء إلى السياق الاحتمالي وهو أن الألفاظ المحتملة للمعاني المتعددة، وكذا التراكيب شرطها في إرادة معانيها المتعددة في سياق ما، أن توافق الظاهر من مقصدها الذي سيقت لأجله. (محمود، 2008: 56).

وهذا مثال نوضح من خلاله أثر السياق الاحتمالي في توجيه المعنى عند بعض شراح الصحيحين، فقد ورد في حديث النبي– صلى الله عليه وسلم–: "**مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخَذَها يُرِيدُ إِتْلافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ**". (صحيح البخاري:116/3).

ذهب ابن حجر (ت: 852هـ) يبين ما أسميناه هنا السياق الاحتمالي في بيان المعاني المحتملة للنص، فقال: "قَوْلُهُ: "أَتْلَفَهُ اللَّهُ": ظَاهِرُهُ أَنَّ الْإِتْلَافَ يَقَعُ لَهُ فِي الدُّنْيَا، وَذَلِكَ فِي مَعَاشِهِ، أَوْ فِي نَفْسِهِ

وَهُوَ عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ لِمَا نَرَاهُ بِالْمُشَاهَدَةِ مِمَّنْ يَتَعَاطَى شَيْئًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بالإتلاف عَذَاب الْآخِرَة". (فتح الباري: 54/5).

وأيَّد الشيخ زكريا الأنصاري (ت: 926هـ) ما ذهب إليه ابن حجر، فقال: "أدَّى الله عنه"، وفي نسخة: "أدَّاها الله"، أيْ: يسرَّ له ما يؤدِّيه. "ومن أخذ"، أي: أموال النَّاس، "أتلفه الله"، أي: في معاشه؛ بأن يذهبه من يده فلا ينتفع به؛ لسوء نيَّته، أو في نفسه، وقيل: المراد بالإتلاف: عذاب الآخرة". (تحفة الباري: 155/5).

يظهر من خلال ما سبق أن جملة (أتلفه الله) تحتمل عدة معان ذكرها بعض الشراح، وقد جاءت هذه المعاني محتملة دون أن يُرَجح بينها؛ وذلك لأن سياق النص يحتملها جميعاً، وفي ذلك إثراء للنص، وهذا كله يندرج ضمن التنوع الدلالي الذي هو فائدة من فوائد الأخذ بالسياق الاحتمالي.

وفيما يلي نماذج من الشواهد التي وردت عند الشراح، والتي تعددت فيها احتمالات عود الضمير على غير واحد، ضمن ما يندرج تحت ما يسمى بالسياق الاحتمالي، حيث إن الكلمة أو التركيب في هذا النوع من السياق تحتمل عدة معان، والسياق، أو الأسلوب، أو الكلام يشتمل هذه المعاني جميعاً دون ترجيح بينها؛ مما يولد دلالات متعددة مختلفة، وصحيحة، ومرادة في نص احتمالي واحد.

النموذج الأول- مرجع الضمير في قوله: "عَنْهَا":

بوب البخاري باباً سماه: "بَاب خَلْقِ آدَمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَذُرِّيَّتِهِ". ذكر تحته تفسير قوله تعالى: ﴿**فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا**﴾. (البقرة: 36)، فقال: ﴿**فَأَزَلَّهُمَا**﴾، أي: فَاسْتَزَلَّهُمَا. (صحيح البخاري: 131/4).

اختلف الشراح في توجيه مرجع الضمير الذي هو في محل جر (عَنْهَا) الوارد في التبويب، والذي يحتمل أن يرجع إلى:

1- الجنة وحدها.

2- الشجرة وحدها.

3- جواز رجوعه إلى الجنة، والشجرة.

وجَّه العيني (855هـ) مرجع الضمير، من خلال ما يمنحه المعنى السياقي للنص من احتمالات، فقال: قَوْله تَعَالَى: ﴿**فأزلهما الشَّيْطَان عَنْهَا فأخرجهما مِمَّا كَانَا فِيهِ**﴾. (الْبَقَرَة: 36)، ﴿**فَأَزَلَّهُمَا**﴾، أيْ: فاستزلهما، بمعنى دعاهما إِلَى الزلة. أما الضمير في (عَنْهَا) فيَصح أَن يكون

عَائِدًا إِلَى الْجنَّة، فَيكون الْمَعْنى كَمَا قَرَأَ حَمْزَة وَعَاصِم: فأزالهما، أَي: نحَّاهما. (معجم القراءات: 83/1)، وَيصِح أَن يكون عَائِدًا إلى أقرب الْمَذْكُورين وَهُوَ الشَّجَرَة، فَيكون الْمَعْنى كَمَا قَالَ الْحسن وَقَتَادَة، فأزلهما، أَيْ: من قبل الزلل، فَيكون تَقْدِير الْكَلَام: "فأزلهما الشَّيْطَان عَنْهَا"، أَي: بِسَبَبِهَا. (عمدة القاري: 207/15).

وقال زكريا الأنصاري: "﴿**فأَزَلَّهُمَا**﴾، أيْ: في قوله تعالى: ﴿**فَأَزَلَّهُمَا الشَّيطانُ عَنها**﴾. معناه: "فاستزلهما"، أيْ: دعاهما إلى الذلة، وضمير "عَنْهَا": للجنة، وقيل: للشجرة، أيْ: بسببها". (تحفة الباري: 403/6).

يظهر من خلال ما ذكره الشارحان أن مرجع الضمير يحتمل أن يكون عائداً إلى الجنة، ويحتمل أن يكون عائداً إلى الشجرة، وعود الضمير هنا مرتبط بما يفهم من أثر السياق والمعنى.

ويرجع هذا التعدد الاحتمالي بسبب اختلاف معنى صيغة الفعل (أزلّ)، واختلاف دلالة الحرف (عن) الذي تضمن في هذا النص معنى (إلى)، فهذان السببان من الأسباب الواضحة في ظهور احتمالات النص التي يجب أن تؤخذ مجتمعة، ودون ترجيح بينها، فكلا المرجعين راجح. ويمكن القول هنا إن السياق الاحتمالي يثري المعنى، ويقوي تماسك النص، كما ويظهر في هذا النموذج ربط توجيه الضمير بالقراءات القرآنية.

النموذج الثاني– مرجع الضمير في قوله: "ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ":

ورد في الحديث: "...**مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ...**". (صحيح مسلم: 69/1).

يحتمل أن يرجع الضمير في (إنَّها) إلى:

1–ضمير الشأن أو القصة.

2–أن يكون ضميراً للأمة، أو للأصحاب، أو للأنبياء.

وجَّه النووي (676هـ) مرجع الضمير، ورجَّح كونه ضمير الشأن، فقال: "قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ": الضَّمِيرُ فِي (إِنَّهَا) هُوَ الَّذِي يُسَمِّيهِ النَّحْوِيُّونَ ضَمِيرَ الْقِصَّةِ وَالشَّأْنِ". (شرح النووي: 28/2).

أما القرطبي (656هـ)، فقد وظَّف السياق الاحتمالي في توجيه مرجع الضمير، فقال: "قوله: "**ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ**"؛ الروايةُ: إِنَّهَا بهاء التأنيث فقطْ، وأعادها على الأُمَّة، أو على الطائفة التي هي معنى حواريِّينَ وأصحاب، ويَحْتَمِلُ أن يكون ضميرَ القِصَّة". (المفهم: 2/2).

وأضاف العكبري (616هـ) موجِّهاً مرجع الضمير، فقال: "قوله: (**إنَّها**) يجوز أن يكون التأنيث للأمة، أو للأصحاب، أو للأنبياء لتقدم ذكره- أي النبي- وتأنيث كلّ على الجمع، ويجوز أن يكون ضمير القصة، كما قال تعالى: ﴿**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ**﴾. (الحج: 46)". (إتحاف الحثيث: 184-185).

يترجح من خلال ما سبق أن الرأي الغالب للشراح يذهب إلى أن الضمير يحتمل أن يكون للأمة، أو للأصحاب، ويحتمل أن يكون ضمير الشأن، والاحتمالان واردان دون ترجيح بينهما، فالسياق الاحتمالي يدلل عليهما جميعاً، كما أنَّ السياق اللغوي الظاهر في سباق النص، أو ما يسمى عند النصيين بالإحالة الداخلية يوجِّه تلك الاحتمالات.

النموذج الثالث- مرجع الضمير في قوله: "حَوْلَهَا، حوله":

ورد في الحديث: "...**مَثَلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَوْقَدَ نَارًا، فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهَا جَعَلَ الْفَرَاشُ، وَهَذِهِ الدَّوَابُّ الَّتِي فِي النَّارِ يَقَعْنَ فِيهَا، وَجَعَلَ يَحْجُزُهُنَّ...**". (صحيح مسلم: 1789/4).

وورد الحديث في رواية البخاري: "**إِنَّمَا مَثَلِي، وَمَثَلُ النَّاسِ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَوْقَدَ نَارًا، فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ جَعَلَ الْفَرَاشُ، وَهَذِهِ الدَّوَابُّ الَّتِي تَقَعُ فِي النَّارِ يَقَعْنَ فِيهَا، فَجَعَلَ يَنْزِعُهُنَّ...**". (صحيح البخاري: 102/8).

في هذا النموذج نجد أنَّ اختلاف الضمير في سياق الروايتين ترتب عليه اختلاف المرجع عند الشراح.

وجَّه الطيبي مرجع الضمير في الروايتين، فقال: قوله: "**فلما أضاءت ما حولها**": يقال: أضاءت النار، وأضاءت غيرها، يتعدى ولا يتعدى، فإن جعل متعديًا يكون (ما حولها) مفعولاً به، وإن جعل لازمًا يكون (ما حولها) فاعلاً على تأويل الأماكن، ويجوز أن يكون فاعله ضمير النار، و(ما حولها) ظرف، فيجعل حصول إشراق النار في جوانبها بمنزلة حصولها نفسها منها مبالغة. وفي رواية مسلم: "ما حولها" فيكون الضمير راجعًا إلى النار، وفي رواية البخاري: "ما حوله" الضمير راجع إلى المستوقد". (شرح الطيبي: 613/2).

يظهر من خلال هذا النموذج أنَّ من الأسباب التي جعلت الشراح في بعض الأحيان يعيدون الضمير إلى عدة احتمالات، اختلاف سياق الروايات، حيث إنَّ لها دوراً كبيراً في وجود هذه الظاهرة، كما أنَّ القرينة الإعرابية، واختلاف دلالة الصيغة كان لهما أيضاً دور في توجيه احتمالات مرجعية الضمير.

النموذج الرابع– مرجع الضمير في قوله: "فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ":

ورد في الحديث: "...**قَالَ فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُ لَسْتُ هُنَاكُمْ وَلَكِنْ ائْتُوا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ فَيَأْتُونِي فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا...**". (صحيح البخاري: 121/9).

يحتمل أن يرجع الضمير في (داره) إلى:

1–الرسول– صلى الله عليه وسلم–.

2–جنَّة الله.

3–احتمالية المرجعين السابقين دون ترجيح لأحدهما.

ذهب الخطابي (388هـ) موجِّهاً مرجع الضمير بتوظيف دلالة السياق المقامي، ومراعاة حال المخاطب، وحال المتكلم، والظروف المحيطة بالكلام، فقال: "وَقَوْلُهُ: "فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ": هَذَا يُوهِمُ الْمَكَانَ، وَاللَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ فِي دَارِهِ الَّذِي اتَّخَذَهَا لِأَوْلِيَائِهِ وَهِيَ الْجَنَّةُ، وَهِيَ دَارُ السَّلَامِ. وَأُضِيفَتْ إِلَيْهِ إِضَافَةَ تَشْرِيفٍ مِثْلَ بَيْتِ اللَّهِ، وَحَرَمِ اللَّهِ". (أعلام الحديث: 2355/4).

ووجَّه الكرماني (786هـ) مرجع الضمير، فقال: "قوله: "في داره"، أيْ: جنته، والإضافة للتشريف، كـ"بيت الله"، والضمير راجع إلى رسول الله– صلى الله عليه وسلم– على سبيل الالتفات". (الكواكب الدراري: 152/25).

وجوّز العيني من خلال توظيف دلالة السياق الاحتمالي أن الضمير يحتمل أن يرجع إلى الله – سبحانه وتعالى– والمقود (جنته) ويحتمل أن يرجع إلى الرسول– صلى الله عليه وسلم– فهو يقول: "قَوْله: فِي دَاره أَي: جنته وَالْإِضَافَة للتشريف: كبيت الله، وَحرم الله، أَو الضَّمِير رَاجع إِلَى رَسُول الله، على سَبِيل الِالْتِفَات". (عمدة القاري: 132/25).

وقال الدماميني (827هـ): "فأستأذنُ على ربي في داره": أي: أستأذنُ على ربي في حال كوني في جنته، فأضاف الدار إليه؛ تشريفاً لها؛ كما في الكعبة بيت الله". (مصابيح الجامع: 220/10).

يظهر من خلال هذا النموذج أثر السياق الاحتمالي بما يمتلكه من قرائن لغوية ومقامية في توجيه مرجعية الضمير، وأثر ذلك في التماسك الدلالي داخل نص الحديث وتوجيه معناه.

النموذج الخامس– مرجع الضمير في قوله: "يَسَارِهِ":

ورد في الحديث: "...**فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ فَأَقْبَلْتُ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ خَرَجَ وَأَجِدُ بِلَالًا قَائِمًا بَيْنَ الْبَابَيْنِ فَسَأَلْتُ بِلَالًا فَقُلْتُ أَصَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْكَعْبَةِ قَالَ نَعَمْ رَكْعَتَيْنِ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ عَلَى يَسَارِهِ إِذَا دَخَلْتَ ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ رَكْعَتَيْنِ**". (صحيح البخاري: 88/1).

يحتمل أن يرجع الضمير في (يَسَارِهِ) إلى:

1– عبد الله بن عمر، وهو الداخل، والنص خاص به.

2– البيت الحرام.

3– أيّ داخل إلى البيت، والنص هنا عام.

4– احتمالية المراجع الثلاثة دون ترجيح بينها.

بيَّن الكرماني مرجع الضمير من خلال ما يتيحه السياق الاحتمالي، فقال: "والضمير في "يساره" راجع الى الداخل بقرينة (إِذَا دَخَلْتَ)، فإن قلتَ المناسب أنْ يقال (يسارك) بالخطاب، أو دخلَ بالغيبة. قلتُ: أريد بالخطاب العموم، نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ**﴾. (السجدة: 12)، كأنَّه قال: إذا دخلت أيُّها الداخل، وهو متناول لكلِّ أحد، فهما متوافقان من جهة المعنى، أو هو من باب الالتفات، أو الضمير عائد الى البيت، وفيه جواز الصلاة داخل الكعبة". (الكواكب الدراري: 60/4).

وقال القسطلاني (ت: 923هـ): "اللَّتَيْنِ عَلَى يَسَارِهِ"، أي: الداخل، أو على يسار البيت، أو هو من الالتفات". (إرشاد الساري: 414/1).

ووجَّه العيني مرجع الضمير إلى مراجع محتملة من خلال دلالة السياق الاحتمالي الذي دلل عليه بلفظ القرينة، قائلاً: "قَوْله: "على يسَاره" الضَّمِير فِيهِ يرجع إِلَى الدَّاخِل بِقَرِينَة "إِذَا دَخَلْتَ" وَفِي

بعض النّسخ "يسارك" وَهَذَا هُوَ الْمُنَاسب، أَو كَانَ يَقُول "إِذا دخل"، وَوجه الأول أَن يكون من الِالْتِفَات، أَو يكون الضَّمِير فِيهِ عَائِدًا إِلَى الْبَيْت". (عمدة القاري: 132/4).

ترتبط احتمالية مرجع الضمير هنا بتأكيد قضية فقهية استنبطها الكرماني، وهي جواز الصلاة داخل الكعبة.

النموذج السادس– مرجع الضمير في قوله: "حَتَّى يُفْضِيَ":

ورد في الحديث: "...**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْزِلُ تَحْتَ سَرْحَةٍ ضَخْمَةٍ دُونَ الرُّوَيْثَةِ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ وَوِجَاهَ الطَّرِيقِ فِي مَكَانٍ بَطْحٍ سَهْلٍ حَتَّى يُفْضِيَ مِنْ أَكَمَةٍ دُوَيْنَ**...". (صحيح البخاري: 104/1).

يحتمل أن يرجع الضمير في (يُفْضِيَ) إلى:

1– الرسول– صلى الله عليه وسلم–.

2– المكان.

3– احتمالية المرجعين السابقين دون ترجيح لأحدهما.

وجَّه الكرماني مرجع الضمير من خلال دلالة السياق الاحتمالي، فقال: "و(يُفْضِيَ) بالفاء من الإفضاء بمعنى الخروج. يقال: أفضيت إذا خرجت إلى الفضاء، وبمعنى: الدفع، كقوله تعالى: ﴿**فإذا أَفَضْتُم من عَرَفَات**﴾. (البقرة: 198). أو بمعنى الوصول، والضمير في (يفضي) عائد إلى الرسول أو المكان، وفي بعضها بلفظ الخطاب. (الكواكب الدراري: 147/4).

وذكر العيني كلاماً يكاد يكون مطابقاً لما قاله الكرماني، فقال: "قَوْله: "حَتَّى يُفْضِي" بِالْفَاءِ من الْإِفْضَاء بِمَعْنى الْخُرُوج، يُقَال: أفضيت إذا خرجت إِلَى الفضاء، أَو بِمَعْنى الدّفع، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿**فإذا أَفَضْتُم من عَرَفَات**﴾. (البقرة:198). أَو بِمَعْنى الْوُصُول. قلت: الضَّمِير فِي: يُفْضِي، يرجع إِلَى مَاذَا؟ قلت: يرجع إِلَى الرَّسُول، وَيجوز أَن يرجع إِلَى الْمَكَان". (عمدة القاري: 273/4).

وذهب القسطلاني إلى أن الضمير راجع للرسول– صلى الله عليه وسلم– حيث قال: "يفضي"، أي: يخرج عليه الصلاة والسلام". (إرشاد الساري: 463/4).

والراجح من كلام الشراح أن مرجع الضمير احتمالي، ولا ترجيح بين الاحتمالين، فهو من الممكن أن يرجع إلى الرسول– صلى الله عليه وسلم– ومن الممكن أن يرجع إلى المكان.

النموذج السابع– مرجع الضمير في قوله: "مَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ":

ورد في الحديث: "**عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَدَّهِنُ بِالزَّيْتِ، فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ، قَالَ: مَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ؟**". (صحيح البخاري: 136/2).

يحتمل أن يرجع الضمير في (بِقَوْلِهِ) إلى:

1–النبي– صلى الله عليه وسلم–

2–ابن عمر رضي الله عنه.

3–احتمالية المرجعين السابقين دون ترجيح لأحدهما.

ذكر الكرماني مرجع الضمير، فقال: يحتمل أَنْ يكون الضَّمِير فِي: **(بِقَوْلِهِ)**، عَائِدًا إلى ابن عمر، ويحتمل أن يكون عائداً إِلَى رَسُول الله– صلى الله عَلَيْهِ وَسلم– ثمَّ قَالَ: فَإِن قلت: هَذَا فعل الرَّسُول وَتَقْرِيره لَا قَوْله. قلت: فعله فِي بَيَان الْجَوَاز، كَقَوْلِه. (الكواكب الدراري: 71/8).

وذهب القسطلاني يبين مرجع الضمير، فقال: "قوله: ما تصنع بقوله": أي بقول ابن عمر حيث ثبت ما ينافيه من فعل رسول الله– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–". (إرشاد الساري: 107/3).

ووجَّه زكريا الأنصاري موظفاً السياق الاحتمالي، فقال: "(فَذَكَرْتُهُ)، أيْ: قال ابن منصورٍ: فذكرت امتناعَ ابن عمرَ عن الطيب (لإبراهيم)، أيْ: النخعيِّ. (ما تصنعُ بقوله؟)، أي: ما يصنعُ ابن عمرَ بقوله ذلك، حيث ثبت ما ينافيه من فعلِ النَّبيّ– صلى الله عليه وسلم–، أو الضمير في **(بِقَوْلِهِ)** للنبيِّ– صلى الله عليه وسلم– وسُمِّي فعلُه وتقريرُه قولًا؛ لأنَّهما في بيانِ الجواز كقوله". (تحفة الباري: 31/4).

يظهر من خلال ما ذكر أنَّ الشراح اتفقوا على أنَّ الضمير يحتمل أن يرجع إلى ابن عمر، ويحتمل أن يرجع إلى النبي– صلى الله عليه وسلم– مع عدم ترجيح مرجع على الآخر، فكلا المرجعين يؤيده سياق النص.

النموذج الثامن– مرجع الضمير في قوله: "وَسَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ":

ورد في الحديث: "**عَنْ أَبِي قِلاَبَةَ عَنْ أَنَسٍ– رضي الله عنه– قَالَ: "صَلَّى النَّبِيُّ– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، وَسَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهِمَا جَمِيعًا**". (صحيح البخاري: 138/2).

يحتمل أن يرجع الضمير في **(وَسَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ)** إلى:

1- النبي- صلى الله عليه وسلم- وأصحابه.

2- الناوين للقِران.

3- احتمالية المرجعين دون ترجيح بينها.

يفهم من كلام ابن بطال (449هـ) أنَّ الضمير لا يعود إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- بلْ يعود إلى الناوين للقران، فهو يقول: "وقول أنس: **(وَسَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهِمَا)** إنَّما سمع الذين قرنوا خاصة؛ لثبوت الإفراد، وليس في حديث أنس أنَّه سمع الرسول- صلى الله عليه وسلم- يصرخ بالحج والعمرة، وإنَّما أخبر ذلك عن قوم فعلوه". (شرح صحيح البخاري: 221/4).

وقال العيني: "إِنَّ الضَّمِير فِي: "وَسَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ"، يرجع إِلَى النَّبِي- صلى الله عَلَيْهِ وَسلم- وَمن مَعَه من أَصْحَابه، وَالْبَاء فِي: بهما، يتَعَلَّق: بيصرخون" (عمدة القاري: 170/9).

ورجَّح القسطلاني بتوظيف ما أسميناه السياق الاحتمالي بأن يرجع إلى الاحتمالين، حيث لا مانع يمنع من إرادتهما في سياق النص، فقال: "وسمعتهم"، أي: الناوين للقران "يصرخون بهما"، أي: بالحج والعمرة "جميعًا"، أو الضمير في "سمعتهم" راجع إلى النبي- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ومن معه من أصحابه". (إرشاد الساري: 113/3).

النموذج التاسع- مرجع الضمير في قوله: "ينفقونها"، و"زَكَاتَهَا":

ورد في الحديث: "**خَرَجْنَا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾. (التوبة:34)، قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مَنْ كَنَزَهَا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا فَوَيْلٌ لَهُ...**". (صحيح البخاري: 106/2).

اختلف الشراح حول مرجع الضمير في "**يُنْفِقُونَهَا**"، و"**زَكَاتَهَا**" إذ هما مسبوقان بمذكورين متعاطفين بالواو، ومع ذلك لم يقل: "ينفقونهما"، "أو زكاتهما"، وعليه فإنَّ الضمير الواقع في محل جرٍّ يحتمل أن يرجع إلى:

1- الفضة.

2- الأموال.

3- مصدر الفعل "يكنزون".

4- احتمالية المراجع السابقة جميعاً دون ترجيح بينها.

ذكر الدماميني أن مرجع الضمير يرجع إلى مصدر الفعل، فقال: ليس الضمير من قوله: ﴿**وَلَا يُنْفِقُونَهَا**﴾، وفي قول ابن عمر: "من كنزها" راجعاً إلى الفضة، وإنما هو راجع إلى الكنوز المدلول عليها بقوله: ﴿**يَكْنِزُونَ**﴾". (مصابيح الجامع: 333/3).

ووجَّه الأنصاري مرجع الضمير، فقال: "﴿**وَلَا يُنْفِقُونَهَا**﴾ أيْ: المكنوزة الدال عليها ﴿**يَكْنِزُونَ**﴾، ويحتمل ﴿**الْفِضَّةَ**﴾؛ لأنَّها أقرب، والذهب؛ لأنَّه داخل بالأولى، أو الأموال؛ لأنَّ الحكم عام، وتخصيصهما بالذكر؛ لأنَّهما قانون التمول. (تحفة الباري: 489/3).

وقال القسطلاني: "من كنزها فلم يؤدّ زكاتها" بإفراد الضمير، والسابق اثنان على تأويل الأموال، أو يرجع الضمير إلى الفضة؛ لأنها أكثر انتفاعًا في المعاملات من الذهب، أو اكتفى ببيان حكمها عن حكم الذهب". (إرشاد الساري: 10/3).

وكان ابن حجر قد ذهب مبيناً أثر السياق الاحتمالي في توجيه مرجعية الضمائر في النص بعد أن ذكر جميع أقوال الشراح في مرجع الضمير، فقال: قَوْلُهُ: "**مَنْ كَنَزَهَا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا**" أَفْرَدَ الضَّمِيرَ إِمَّا عَلَى سَبِيلِ تَأْوِيلِ الْأَمْوَالِ، أَوْ عَوْدًا إِلَى الْفِضَّةِ؛ لِأَنَّ الِانْتِفَاعَ بِهَا أَكْثَرُ أَوْ كَانَ وُجُودُهَا فِي زَمَنِهِمْ أَكْثَرُ مِنَ الذَّهَبِ، أَوْ عَلَى الِاكْتِفَاءِ بِبَيَانِ حَالِهَا عَنْ بَيَانِ حَالِ الذَّهَبِ، وَالْحَامِلُ عَلَى ذَلِكَ رِعَايَةُ لَفْظِ الْقُرْآنِ حَيْثُ قَالَ: يُنْفِقُونَهَا، وَقِيلَ: الْمَعْنَى وَلَا يُنْفِقُونَهَا وَالذَّهَبُ كَذَلِكَ. (فتح الباري: 273/3).

يظهر من خلال ما سبق أنَّه لا مانع من قبول الآية لجميع الاحتمالات التي ذكرها الشراح؛ لأنَّ الذهب والفضة هما مصدر الدنانير والدراهم التي يطلق عليها الكنوز والأموال، غير أنَّ ما ذكره ابن حجر، والقسطلاني من أنَّ الضمير يعود على الفضة تحديداً؛ لأنَّها أكثر انتفاعاً، وأكثر وجوداً في أيدي الناس، والناس بحاجة إليها أكثر من الذهب هو رأي ليس بالراجح؛ لأنَّ الذهب أغلى من الفضة، والناس عليه أحرص، وكنزه أولى، ويبقى احتمال عودها إلى المصدر، أو أنَّها الأقرب، أو على احتمال الحذف كما قال ابن حجر في الاحتمالات التي ذكرها هي الأقوى، مع قبول الاحتمالات الأخرى التي ذكرت.

النموذج العاشر– مرجع الضمير في قوله: "فَبَقِيَتْ حَتَّى ذَكَرَ":

ورد في الحديث: "**عَنْ أُمِّ خَالِدٍ بِنْتِ خَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ أَبِي وَعَلَيَّ قَمِيصٌ أَصْفَرُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَنَهْ سَنَهْ»– قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَهِيَ بِالحَبَشِيَّةِ حَسَنَةٌ–، قَالَتْ: فَذَهَبْتُ أَلْعَبُ بِخَاتَمِ النُّبُوَّةِ، فَزَبَرَنِي أَبِي، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ–**

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «دَعْهَا»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «أَبْلِي وَأَخْلِفِي ثُمَّ، أَبْلِي وَأَخْلِفِي، ثُمَّ أَبْلِي وَأَخْلِفِي» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَبَقِيَتْ حَتَّى ذَكَرَ". (صحيح البخاري: 74/4).

اختلف الشراح في الضميرين المستترين في الفعليين (فَبَقِيَتْ)، و(ذَكَرَ)، أمَّا الضمير في (فَبَقِيَتْ) فيحتمل أن يرجع الضمير إلى:

1- أم خالد.

2- الخميصة.

ذهب العيني يوجه مرجع الضمير، فقال: "قَوْله: "فَبَقيت"، أَي: أم خَالِد". (عمدة القاري: 5/15).

وأضاف الدماميني، موظفاً السياق، فقال: (فَبَقِيَتْ): يعني: الخميصة، وأحسنُ من هذا أن يعود ضمير المؤنث على أم خالد. (مصابيح الجامع: 398/6).

أما الفعل الثاني (ذَكَر)، فقد اختلف الرواة فيه، حيث ذكر بعضهم أن الرواية (ذَكَرَ) بالمعلوم، وذكر بعضهم أن رواية الفعل جاءت بالمجهول، وذكر بعضهم أنَّ رواية الفعل جاءت "ذَكِنَ"، واختلافهم في الرواية تبعه اختلافهم في مرجع الضمير الذي يحتمل أن يرجع إلى:

1- القميص.

2- الراوي.

3- احتمالية المرجعين دون ترجيح لأحدهما.

ذهب العيني يوجه مرجع الضمير في (ذَكَر)، فقال: "قَوْله: "حَتَّى ذُكِر"، على صِيغَة الْمَجْهُول، وَالضَّمِير فِيهِ يرجع إِلَى الْقَمِيص، ويروى: على صِيغَة بِنَاء الْفَاعِل، وَالضَّمِير للقميص أَيْضاً، أَيْ: حَتَّى ذكر دهراً". (عمدة القاري: 15/15).

ووجَّه الدماميني مرجع الضمير، فقال: "حتى ذَكِنَ": - بدال مهملة ونون- لأبي الهيثم، ورجَّحه أبو ذر؛ أي: اسودَّ لونُه؛ من الدُّكْنَة، وهي غبرة كَدِرة، ولأكثر الرواة: "حتى ذَكَر"، بذال معجمة وراء بعد الكاف، وزاد ابنُ السكن: "حتى ذَكَرَ دهراً"، وهى تفسير لرواية من روى: ذَكَر؛ كأنَّه أراد: أن الراوي ذكر دهراً؛ أي: زماناً طويلاً، وأنه نسي تحديده. وقيل: في "ذَكَرَ" ضميرُ القميص؛ أي: بقي هذا القميص حتى ذكر دهراً مجازاً، قلتُ: والضمير في الرواية الأخرى عائد على القميص، وفي "بقيت" عائدٌ على الخميصة، فذكَّرَ وأَنَّثَ باعتبارين؛ إذ المراد بالقميص هو الخميصة، وأحسنُ من

هذا أن يعود ضمير المؤنث على أم خالد، وضميرُ المذكر على القميص". (مصابيح الجامع: 398/6).

وكان الكرماني قد وجَّه الضمير، فقال: "حتى دكن"، أيْ: القميص، والدكنة بالمهملة والكاف والنون: لون يضرب إلى السواد، أي: عاشت عيشاً طويلاً؛ حتى تغير لون قميصها إلى السواد، وفي بعضها حتى "ذكرت" بلفظ المعروف، أي: بقيت حتى ذكرت دهرًا طويلًا، وفي بعضها بلفظ المجهول حتى صارت مذكورة عند الناس لخروجها عن العادة، وفي بعضها "حتى ذكر" بصيغة المذكر مجهولاً، والضمير للقميص، ومعروفاً، والضمير له أيضاً أي حتى ذكر دهراً كما يقال: شيخ مسن يذكر الزمان الفلاني، أو للراوي، أو نحوه، أي: حتى ذكر الراوي ما نسي من طول مدته". (الكواكب الدراري: 63/13).

يظهر من أقوال الشراح أنَّهم يقبلون دلالات النص، ويوجِّهون مرجعه من خلال ما يمنحه السياق، فكلُّ تأويل ظهر عند هؤلاء كان في غالب الأمر مرتبطاً بدلالة السياق اللغوي أو المقامي، أي ما يحيط بالنص من ظروف خارجية تتناسب مع مقصد المتكلم.

النموذج الحادي عشر– مرجع الضمير في قوله: "فِي أَيِّهِ الْبَرَكَةُ":

ورد في الحديث: "**عَنْ جَابِرٍ**– **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ**– **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**– "**أَمَرَ بِلَعْقِ الْأَصَابِعِ وَالصَّفْحَةِ، وَقَالَ**: "**إِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ: فِي أَيِّهِ الْبَرَكَةُ**". (صحيح مسلم: 1606/3).

يحتمل أن يرجع الضمير في (أَيِّهِ) إلى:

1–أصل الطعام المأكول.

2–باقي الطعام الملعوق.

3–احتمالية المرجعين السابقين دون ترجيح لأحدهما.

يفهم من كلام النووي أنَّ الضمير يحتمل أنْ يرجع إلى مراجع متعددة دون الترجيح بينها؛ وذلك لأنَّ السياق يحتملها جميعاً، فهو يقول: "لا تدرون فِي أَيِّهِ الْبَرَكَةُ": مَعْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ الطعام الذي يحضره الإنسان فيه بركة، والضمير في "أَيِّهِ" يحتمل أن يرجع إلى ما أَكَلَهُ، أَوْ إلى ما بَقِيَ عَلَى أَصَابِعِهِ، أَوْ فِيمَا بَقِيَ فِي أَسْفَلِ الْقَصْعَةِ، أَوْ فِي اللُّقْمَةِ السَّاقِطَةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُحَافِظَ عَلَى هَذَا كُلِّهِ لِتَحْصُلَ الْبَرَكَةُ، وَأَصْلُ الْبَرَكَةِ الزِّيَادَةُ وَثُبُوتُ الْخَيْرِ وَالْإِمْتَاعِ به. (شرح النووي: 206/13).

وقال ملا علي القاري موجِّهاً مرجع الضمير: "قوله: "أَيِّهِ": بَهَاءِ الضَّمِيرِ، أَي: فِي أَيِّ طَعَامِهِ، يَعْنِي: فِي الطَّعَامِ الَّذِي أَكَلَهُ، أَمْ فِي الَّذِي لَعِقَ مِنْ أَصَابِعِهِ". (مرقاة المفاتيح: 2694/7).

النموذج الثاني عشر- مرجع الضمير في قوله: "فِي رَهْطٍ يُؤَذِّنُ فِي النَّاسِ":

ورد في الحديث: "**عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- بَعَثَهُ، فِي الحَجَّةِ الَّتِي أَمَّرَهُ النَّبِيُّ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَيْهَا قَبْلَ حَجَّةِ الوَدَاعِ، يَوْمَ النَّحْرِ فِي رَهْطٍ يُؤَذِّنُ فِي النَّاسِ «لاَ يَحُجُّ بَعْدَ العَامِ مُشْرِكٌ، وَلاَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ»**". (صحيح البخاري: 153/2).

يحتمل أن يرجع الضمير في (يُؤَذِّنَ) إلى:

1-أبي هريرة.

2-الرهط.

3-احتمالية المرجعين السابقين دون ترجيح لأحدهما.

أجاز الطيبي (743هـ) بتوظيف دلالة السياق الاحتمالي أنَّ يكون مرجع الضمير محتملاً أن يعود إلى الرهط، ويحتمل أن يعود إلى بلال، فهو يقول: "أَمَرَهُ" بِالتَّخْفِيفِ "يُؤَذِّنَ" بِالتَّشْدِيدِ، وَفِي نُسْخَةٍ: "أَنْ يُؤْذِنَ"، وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الرَّهْطِ، وَالْإِفْرَادُ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى الِالْتِفَاتِ، أَوْ عَلَى التَّجْرِيدِ، أَوِ التَّقْدِيرِ، أَمَرَ أَحَدَ الرَّهْطِ أَنْ يُنَادِيَ على الناس. (شرح الطيبي: 1980/6).

وقال العيني: "قَوْله: (يُؤَذِّنَ)، الضَّمِير فِيهِ رَاجع إِلَى الرَّهْط بِاعْتِبَار اللَّفْظ، وَيجوز أَن يكون لأبي هُرَيْرَة على الِالْتِفَات، وَهُوَ من الإيذان، وَهُوَ الْإِعْلَام". (عمدة القاري: 265/9).

ووجَّه القسطلاني مرجع الضمير، فقال: قوله: "فِي رَهْطٍ يُؤَذِّنُ"، الرهط: وهو ما دون العشرة من الرجال، وقيل إلى الأربعين، ولا تكون فيهم امرأة، (يُؤَذِّنَ) أي: يعلم الرهط، أو أبو هريرة على الالتفات. (إرشاد الساري: 174/3).

اتفق الشراح من خلال توظيف السياق الاحتمالي على أنَّ مرجع الضمير يحتمل أن يكون إلى بلال- رضي الله عنه- ويحتمل أن يرجع للرهط، فالنص يحتملهما دون ترجيح؛ والسياق يدلل على ذلك.

النموذج السابع عشر– مرجع الضمير في قوله: "قَلَّ عَرَبِيٌّ نَشَأَ بِهَا مِثْلَهُ":

ورد في الحديث: "**كَانَ سَيْفُ عَامِرٍ فِيهِ قِصَرٌ، فَتَنَاوَلَ بِهِ يَهُودِيًّا؛ لِيَضْرِبَهُ، وَيَرْجِعُ ذُبَابُ سَيْفِهِ، فَأَصَابَ رُكْبَةَ عَامِرٍ، فَمَاتَ مِنْهُ، فَلَمَّا قَفَلُوا، قَالَ سَلَمَةُ: رَآنِي رَسُولُ اللَّهِ– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– شَاحِبًا، فَقَالَ لِي: مَا لَكَ؟ فَقُلْتُ: فِدًى لَكَ أَبِي وَأُمِّي، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، قَالَ: مَنْ قَالَهُ؟ قُلْتُ: قَالَهُ فُلَانٌ، وَفُلَانٌ، وَفُلَانٌ، وَأُسَيْدُ بْنُ الْحُضَيْرِ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: كَذَبَ مَنْ قَالَهُ، إِنَّ لَهُ لَأَجْرَيْنِ، وَجَمَعَ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ، إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ قَلَّ عَرَبِيٌّ نَشَأَ بِهَا مِثْلَهُ**". (صحيح مسلم: 1427/3).

اتفق شراح الحديث في مرجع الضمير في (بِهَا) من خلال توظيف السياق الاحتمالي على أنَّ الضمير يعود في جملة: "قَلَّ عَرَبِيٌّ نَشَأَ بِهَا مِثْلَهُ" إلى مجموعة من الاحتمالات التي يرجِّحها السياق اللغوي والمقامي.

وجَّه العيني مرجع الضمير من خلال مراعاة السياق الاحتمالي، فقال: "قَوْله: "**قل عَرَبِيّ نَشأ بهَا**": قلَّ عَرَبِيّ نَشأ فِي الدُّنْيَا بِهَذِهِ الْخصْلَة، وَ(الْهَاء) عَائِدَة إِلَى الْحَرْب، أَو بِلَاد الْعَرَب، أَي: قَلِيل من الْعَرَب نَشأ بهَا". (عمدة القاري: 184/22).

وأضاف النووي: قوله: "**قلّ عربي نشأ بها مثله**" بالنون والهمز في آخره، أيْ: شبّ وكبر، و"بها" بمعنى فيها، والضمير للحرب، أو الأرض، أو بلاد العرب". (شرح النووي: 169/12).

وقال زكريا الأنصاري: قوله: "قل عَرَبِيّ نَشأ بهَا"، أي: بالحرب، أو ببلاد العرب. (تحفة الباري: 260/9).

وقال القرطبي مشيراً إلى أثر دلالة السياق صراحة في تعدد احتمالات عود الضمير، فقال: والضمير في "بها" عائد على الأرض، وقيل: على الحرب، قلتُ: ويحتمل أن يعود الضمير في "بها" أيضاً على الشهادة، والحالة الحسنة التي مضى بها إلى الله تعالى، وهذا يعضده المعنى، ومساق الكلام". (المفهم: 4/12).

النموذج الثالث عشر– مرجع الضمير في قوله: "تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ":

ورد في الحديث: "**قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**". (صحيح مسلم: 2289/4).

يحتمل أن يرجع الضمير في (تَرَكْتُهُ) إلى:

1- العمل.

2- العامل، والدال عليه (ما) الموصولة.

3- احتمالية المرجعين معاً دون ترجيح بينها.

يفهم من كلام النووي أنَّه يرجع الضمير إلى الاحتمالين، فهو يقول: "قَوْلُهُ تَعَالَى في الحديث القدسي: "**أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**" هَكَذَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الْأُصُولِ "وَشِرْكَهُ"، وَفِي بَعْضِهَا "وَشَرِيكَهُ" وَفِي بَعْضِهَا "وَشَرِكَتَهُ" وَمَعْنَاهُ أنا غنى عَنِ الْمُشَارَكَةِ وَغَيْرِهَا فَمَنْ عَمِلَ شَيْئًا لِي وَلِغَيْرِي لَمْ أَقْبَلْهُ بَلْ أَتْرُكُهُ لِذَلِكَ الْغَيْرِ والمراد أن عمل المرائي باطل لا ثواب فِيهِ وَيَأْثَمُ بِهِ". (شرح النووي: 116/18).

ووجَّه المناوي مرجع الضمير، فقال: قوله: "تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ": المراد بالشَّرِكَةُ هنا العمل، والواو عاطفة بمعنى مع، والضميران لـ"من"، أي: أجعله وعمله مردوداً من حضرتي، والرياء دليل على السفه، ورداءة الرأي، وسوء الحظ. (فيض القدير: 633/4).

وذكر الطيبي مرجع الضمير مستثمراً السياق الاحتمالي حيث وظفه توظيفاً كاملاً، فقال: وَالضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ فِي "تَرَكْتُهُ" يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْعَمَلِ، وَالْمُرَادُ مِنَ الشِّرْكِ: الشَّرِيكُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْعَامِلِ، وَالْمُرَادُ بِالشِّرْكِ: الشَّرِكَةُ. وَالقَوْلُ بأنه يَعُودُ إِلَى الْعَمَلِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، وَإِلَى الْعَامِلِ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي، أَيِ: الْعَامِلِ لِمَا عَمِلَ بِهِ مِنَ الشِّرْكِ، يَعْنِي: يَخْتَصُّ بِهِ وَلَا يَتَجَاوَزُ عَنْهُ، وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي "مِنْهُ". (شرح الطيبي: 3369/11).

النموذج الرابع عشر- مرجع الضمير في قوله: "يَصُدُّنِي":

ورد في الحديث الطويل الذي ذكر فيه قصة المسيح الدجال: "...**إِنِّي أَنَا الْمَسِيحُ، وَإِنِّي أُوشِكُ أَنْ يُؤْذَنَ لِي فِي الْخُرُوجِ، فَأَخْرُجَ فَأَسِيرَ فِي الْأَرْضِ فَلَا أَدَعَ قَرْيَةً إِلَّا هَبَطْتُهَا فِي أَرْبَعِينَ لَيْلَةً غَيْرَ مَكَّةَ وَطَيْبَةَ، فَهُمَا مُحَرَّمَتَانِ عَلَيَّ كِلْتَاهُمَا، كُلَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَ وَاحِدَةً -أَوْ وَاحِدًا- مِنْهُمَا اسْتَقْبَلَنِي مَلَكٌ بِيَدِهِ السَّيْفُ صَلْتًا، يَصُدُّنِي عَنْهَا**...". (صحيح مسلم: 2262/4).

يحتمل أن يرجع الضمير في (يَصُدُّنِي) إلى:

1- الملك.

2- السيف مجازاً.

3-الله سبحانه وتعالى.

4-احتمالية المراجع معاً دون ترجيح بينها.

ذهب ملا علي القاري (1014هـ) يوجِّه مرجع الضمير بتوظيف دلالة السياق الاحتمالي، فقال: "قَوْلُهُ: "يَصُدُّنِي عَنْهَا" أَي: يَمْنَعُنِي عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، اسْتِئْنَافُ بَيَانٍ أَوْ حَالٌ. وَالضَّمِيرُ لِلْمَلَكِ، أَوِ السَّيْفِ مَجَازًا، أَوْ لِلَّهِ تَعَالَى حَقِيقَةً، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي اللِّسَانِ وَالْمَحْظُورُ فِي الْجَنَانِ، فَصَحَّ أَنْ يَكُونَ مَرْجِعًا لِلضَّمِيرِ عَلَى وَجْهِ الْبَيَانِ. (مرقاة المفاتيح: 3475/8).

النموذج الخامس عشر- مرجع الضمير في قوله: "إِنَّهُمْ"، وورد في رواية أخرى (إنّه):

ورد في الحديث: "**مَا سَأَلَ أَحَدٌ رَسُولَ اللَّهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنِ الدَّجَّالِ بِأَكْثَرَ مِمَّا سَأَلْتُهُ، وَإِنَّهُ قَالَ لِي: "مَا يَضُرُّكَ؟" قُلْتُ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ مَعَهُ جَبَلَ خُبْزٍ وَنَهَرَ مَاءٍ. قَالَ: "هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ**". (صحيح البخاري: 59/9).

وجَّه الكرماني مرجع الضمير في (إِنَّهُمْ)، فقال: "قوله: (إِنَّهُمْ) أي: إنَّ الناس، وفي بعضها؛ لأنَّهم، وهو متعلق بمقدر يناسب المقام". (الكواكب الدراري: 185/24).

وأضاف العيني قائلاً: قَوْله: "وَإِنَّهُ" أَي: وَإِن النَّبِي- صلى الله عليه وسلم- قَالَ لي: مَا يَضرك مِنْهُ أَي: من الدَّجَّال، وقَوْله: لأَنَّهم، أَي: لِأَنَّ النَّاس، ويروى: أَنَّهم، وهُوَ مُتَعَلق بمقدر يُنَاسب الْمقَام، وَقدر بَعضهم الخشية مِنْهُ مثلاً. (عمدة القاري: 216/24).

وقال ملا علي القاري: "وَإِنَّهُ": بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، وَالْوَاوُ لِلْحَالِ، أَوْ لِعَطْفِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْمَنْفِيَّةِ، وَالتَّقْدِيرُ، وَقَالَ: إِنَّهُ، وَالْوَاوُ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ، وَالضَّمِيرُ لِلشَّأْنِ أَوْ لَهُ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، و"قُلْتُ: إِنَّهُمْ"، أَيِ: النَّاسَ، أَوْ أَهْلَ الْكِتَابِ، أَوِ الْيَهُودَ. (مرقاة المفاتيح: 3483/8).

ذكر الشراح في شرح هذا الحديث جملة "بما يتناسب مع المقام"، ويظهر من كلامهم أنهم يقصدون بالمقام هنا مراعاة العناصر الكلامية الثلاثة، مراعاة حال المتكلم، ومراعاة حال المخاطب، والظروف المحيطة بالنص.

النموذج السادس عشر- مرجع الضمير في قوله: "وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ":

ورد في الحديث: "...**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُعَالِجُ مِنْ التَّنْزِيلِ شِدَّةً وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَأَنَا أُحَرِّكُهُمَا لَكُمْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُحَرِّكُهُمَا**...". (صحيح البخاري: 8/1).

يحتمل أن يرجع الضمير الواقع اسماً لـ(كان) إلى:

1- العلاج.

2- النبي- صلى الله عليه وسلم-

3- احتمالية المرجعين السابقين دون ترجيح لأحدهما.

ذهب الكرماني يوجِّه مرجع الضمير بتوظيف دلالة السياق اللغوي، وأنَّ الضمير الواقع اسماً لـ "كان" يرجع إلى العلاج الَّذِي يدل عَلَيْهِ قَوْله: يعالج. (الكواكب الدراري: 47/1).

أما الدماميني فقد أرجع الضمير إلى الرسول- صلى الله عليه وسلم- حيث قال: "وكان مما يحرك شفتيه" الضمير في (كان) يرجع إلى رسول الله- صلى الله عليه وسلم-، ويؤيده التصريحُ به في رواية مسلم: "وكانَ رسولُ الله- صلى الله عليه وسلم- إذا أُنزلَ عليه الوحيُ مما يحركُ شَفَتيه". (مصابيح الجامع: 48/1).

وجوَّز زكريا الأنصاري تعدد مرجع الضمير، من خلال دلالة السياق الاحتمالي، فقال: "(وكان مما يحرك شفتيه)، أي: وكان العلاج ناشئًا من تحريك النبيّ- صلى الله عليه وسلم- شفتيه، فـ(من) متعلقة بخبر كان محذوفًا، وما مصدرية، أو المعنى: وكان النبيُّ مما يحرك شفتيه بجعل الضمير في كان للنبيِّ- صلى الله عليه وسلم-، و(ما) بمعنى: من، وكان في مثل ذلك تفيد التكرر والاستمرار". (تحفة الباري: 102/1).

وأضاف العيني فذكر أن الضمير يعود إلى الرسول- صلى الله عليه وسلم- لكن السياق النصي للحديث يفتح الاحتمال أمام عوده إلى العلاج، فهو يقول: "ويحتمل أَن يكون الضَّمِير للرسول، وَيجوز هُنَا تَأْوِيلَانِ آخرَانِ أَحدهمَا أَن تكون كلمة من للتَّعْلِيل، وَمَا مَصْدَرِيَّة وَفِيه حذف، وَالتَّقْدِير: وَكَانَ يعالج أَيْضاً من أجل تَحْرِيك شَفَتَيْه وَلسَانه، كَمَا جَاءَ فِي رِوَايَة أُخْرَى للْبُخَارِيّ فِي التَّفْسِير من طَرِيق جرير عَن مُوسَى ابْن أبي عَائِشَة لَفْظَة "كَانَ رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم إِذا نزل جِبْرِيل بِالْوَحْي فَكَانَ مِمَّا يُحَرك بِهِ لِسَانه وشفتيه"، وتحريك اللِّسَان مَعَ الشفتين مَعَ طول الْقِرَاءَة لَا يَخْلُو عَن معالجة الشدَّة، وَالْآخر أَن يكون كَانَ بِمَعْنى وجد بِمَعْنى ظهر، وَفِيه ضمير يرجع إِلَى العلاج، وَالتَّقْدِير: وَظهر علاجه الشدَّة من تَحْرِيك شَفَتَيْه". (عمدة القاري: 85/1).

والراجح الذي عليه أغلب الشراح أن الضمير احتمالي، يجوز أن يرجع إلى الرسول- صلى الله عليه وسلم- ويجوز أن يرجع إلى العلاج، ولا ترجيح بينهما، فكلاهما راجح؛ لأن السياق يحتملهما.

النموذج السابع عشر– مرجع الضمير في قوله: "ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْهِ":

بوب البخاري باباً سماه: "**بَاب إِذَا وَهَبَ هِبَةً أَوْ وَعَدَ عِدَةً، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْهِ، وَقَالَ عَبِيدَةُ: إِنْ مَاتَ، وَكَانَتْ فُصِلَتْ الْهَدِيَّةُ، وَالْمُهْدَى لَهُ حَيٌّ فَهِيَ لِوَرَثَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فُصِلَتْ فَهِيَ لِوَرَثَةِ الَّذِي أَهْدَى وَقَالَ الْحَسَنُ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلُ فَهِيَ لِوَرَثَةِ الْمُهْدَى لَهُ إِذَا قَبَضَهَا الرَّسُولُ**". (صحيح البخاري: 160/3).

يحتمل أن يرجع الضمير في (مَاتَ) إلى:

1– الواهب.

2– الموهوب.

3– احتمالية المرجعين السابقين دون ترجيح لأحدهما.

ذهب العيني موجهاً مرجع الضمير من خلال السياق الاحتمالي، فقال: "بَاب إِذَا وَهَبَ هِبَةً أَوْ وَعَدَ عِدَةً، ثُمَّ مَاتَ"، أي: هَذَا بَاب يذكر فِيهِ إِذا وهب الرجل هبة لآخر، أَو وعد لآخر، وَفِي رِوَايَة: أَو وعد عدَّة ثمَّ مَاتَ، أَي: الَّذِي وهب، أَو الَّذِي وعد. قَوْله: "قبل أَن تصل"، أَي: الْهِبَة أَو الْعدة إِلَيْهِ، أَي: إِلَى الْمَوْهُوب لَهُ، أَو الْمَوْعُود لَهُ، وَيجوز أَن يكون الضَّمِير فِي: مَاتَ، رَاجعاً إِلَى الَّذِي وهب لَهُ أَو وعد لَهُ، أَي: أَو مَاتَ الَّذِي وهب لَهُ، أَو مَاتَ الَّذِي وعد لَهُ، قبل أَن يصل مَا وهب لَهُ إِلَيْهِ، أَو مَاتَ قبل أَن يصل مَا وعد لَهُ إِلَيْهِ. وَجَوَاب: إِذا، مَحْذُوف لم يظهره؛ لأجل الْخلاف فِيهِ". (عمدة القاري: 156/13).

وقال القسطلاني: "ثم مات"، الضمير يرجع إلى الذي وهب، أو الذي وعد، أو الذي وهب له أو الذي وعد له "قبل أن تصل" الهبة، أو الذي وعده به "إليه" إلى الموهوب له، أو الموعود لم ينفسخ عقد الهبة؛ لأنه يؤول إلى اللزوم كالبيع". (إرشاد الساري: 350/4).

النموذج الثامن عشر– مرجع الضمير في قوله: "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَدَّ أَمْرَهُ إِلَى الْوَسْوَسَةِ":

ورد في الحديث: "**جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– فَقَالَ إِنِّي أُحَدِّثُ نَفْسِي بِالْأَمْرِ لَأَنْ أَكُونَ حُمَمَةً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَكَلَّمَ بِهِ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَدَّ أَمْرَهُ إِلَى الْوَسْوَسَةِ**". (فتح الباري: 273/13).

يحتمل أن يرجع الضمير في (أَمْرَهُ) إلى:

1- الشيطان.

2- الرجل.

3- الأمر: مفرد الأوامر.

4- احتمالية المراجع جميعاً دون ترجيح بينها.

ذهب ملا علي القاري موجهاً مرجع الضمير من خلال دلالة السياق الاحتمالي، فقال: "قوله: "الَّذِي رَدَّ أَمْرَهُ إِلَى الْوَسْوَسَةِ": الضَّمِيرُ فِيهِ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلشَّيْطَانِ، وَإِنْ لَمْ يَجْرِ لَهُ ذِكْرٌ لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ، وَالْأَمْرُ مُحْتَمَلٌ أَنْ يَكُونَ وَاحِدَ الْأَوَامِرِ، وَأَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الشَّأْنِ، يَعْنِي: كَأَنَّ الشَّيْطَانَ يَأْمُرُ النَّاسَ بِالْكُفْرِ قَبْلَ هَذَا، وَأَمَّا الْآنَ فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِمْ سِوَى الْوَسْوَسَةِ، وَلَا بَأْسَ بِهَا مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهَا قَبِيحَةٌ، وَالتَّعَوُّذُ بِاللَّهِ مِنْهَا، أَوِ الْمَعْنَى الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَدَّ شَأْنَ هَذَا الرَّجُلِ مِنَ الْكُفْرِ إِلَى الْوَسْوَسَةِ، وَهِيَ مَعْفُوَّةٌ". (مرقاة المفاتيح: 143/1).

وأضاف الطيبي قائلاً: "قوله: "رد أمره": الضمير فيه يحتمل أن يكون للشيطان- وإن لم يجر له ذكر- لدلالة السياق عليه، والأمر يحتمل أن يكون واحد الأوامر؛ لقوله تعالى: ﴿**وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ**﴾. (النساء: 119). يعني: كان الشيطان يأمر الناس بالكفر قبل هذا، وعبادة الأوثان، وأما الآن فلا سبيل له إليهم سوى الوسوسة. ويجوز أن يكون بمعنى الشأن، ويحتمل أن يكون للرجل، والأمر بمعنى الشأن لا غير، أي رد شأن هذا الرجل من الكفر إلى الوسوسة التي سبقت من نحو قوله: "من خلق الله"، ونحو معرفة كيفية الله تعالى من التشبيه، والتجسيم والتعطيل". (شرح الطيبي: 525/2).

يظهر من خلال هذا النموذج أن هؤلاء الشراح في توجيههم لمرجع الضمير، أو لدلالة النصوص كانوا يربطون دائماً بين النص القرآني، ونص الحديث عند الشرح والتفسير، فكل من هذين النصين يفسر الآخر ويوجهه، وكأنهما نص واحد

النموذج التاسع عشر- مرجع الضمير في قوله: "وَإِنْ كُنَّا مَعَ ذَلِكَ لَنَبْلُو عَلَيْهِ الْكَذِبَ":

ورد في الحديث: "...**سَمِعَ مُعَاوِيَةَ، يُحَدِّثُ رَهْطًا مِنْ قُرَيْشٍ بِالْمَدِينَةِ، وَذَكَرَ كَعْبَ الْأَحْبَارِ فَقَالَ: إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلَاءِ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يُحَدِّثُونَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَإِنْ كُنَّا مَعَ ذَلِكَ لَنَبْلُو عَلَيْهِ الْكَذِبَ**". (صحيح البخاري: 110/9-111).

يحتمل أن يرجع الضمير في (عَلَيْهِ) إلى:

1- كعب الأحبار.

2- كتاب أهل الكتاب.

3- حديثِ كعب الأحبار.

4- احتمالية المراجع جميعاً دون ترجيح بينها.

ذهب العيني موجهاً مرجع الضمير، ومراعياً سياق المقام، أو ما يسمى عند النصيين بالإحالة الخارجية التي يراعى فيها حال المخاطب، وحال المتكلم، وظروف الموقف الكلامي، وكلها تفسر النص من خارجه، فقال: يحتمل أنَّ الضَّمِير فِي قَوْله: "لنبلو عَلَيْهِ الْكَذِب" للْكتاب لَا لكعب، وَإِنَّمَا يَقع فِي كِتَابهمْ الْكَذِب؛ لكَوْنهم بدلوه وحرفوه. (عمدة القاري: 75/25).

ووجَّه الدماميني مرجع الضمير بتوظيف السياق المقامي، في تأويل معنى الكذب، فقال: "وَإِنْ كُنَّا مَعَ ذَلِكَ لَنَبْلُو عَلَيْهِ الكَذِبَ": الضميرُ المخفوض بـ"على" يعود على كعب الأحبار؛ يعني: لنُجيز عليه؛ يعني: أنه يخطئ فيما يقوله في بعض الأحيان، ولم يُرد أنه كان كذاباً". (مصابيح الجامع: 171/10).

وقريب من ذلك قال زكريا الأنصاري: "**وَإِنْ كُنَّا مَعَ ذَلِكَ لَنَبْلُو عَلَيْهِ الْكَذِبَ**": "إن" مخففة من الثقيلة "لنبلو"، أي: لنختبر. "عليه" أي: على كعب. "الكذب" يعني: كان يخطئ في بعض الأحيان، ولم يرد أنه كذابًا". (تحفة الباري: 317/10).

أما الزركشي فقد أجمل أقوال الشراح في بيان مرجع الضمير، مع توظيفه دلالة السياق الاحتمالي، فقال: "**وَإِنْ كُنَّا مَعَ ذَلِكَ لَنَبْلُو عَلَيْهِ الكَذِبَ**": أي: يخبر عليه، يعني أنه يخطئ فيما يقوله في بعض الأخبار، ولم يرد أنه كان كذاباً. وقيل: إن (الهاء) في "عليه" عائدة على الكتاب، لا على كعب؛ لأن كتبهم قد غيرت، وذُكِر أنه يصح عوده على كعب، أو على حديثه، وإن لم يقصد الكذب أو يتعمده كعب، إذ لا يشترط في الكذب عند أهل السنة التعمد، بل إخبار بالشيء على خلاف ما هو عليه، وليس في هذا تجريح لكعب بالكذب، يعني: أن الكذب فيما يخبر به عن أهل الكتاب لا منه، والأخبار التي يحكيها عن القوم يكون بعضها كذباً، فأما كعب الأحبار فهو من خيار الأخيار. (التنقيح: 1261/3).

النموذج العشرون- مرجع الضمير في قوله: "وَمُدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَرَكَتِهِ":

بوب البخاري باباً سماه: "**بَاب صَاعِ الْمَدِينَةِ، وَمُدِّ النَّبِيِّ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَبَرَكَتِهِ، وَمَا تَوَارَثَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذَلِكَ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ**". (صحيح البخاري: 145/8).

يحتمل أن يرجع الضمير في (وَبَرَكَتِهِ) إلى:

1- صاع المدينة.

2- مدّ النبي صلى الله عليه وسلم.

3- النبي عليه الصلاة والسلام.

4- احتمال المراجع جميعاً دون ترجيح بينها.

وجه الْكَرْمَانِي مرجع الضمير من خلال السياق الاحتمالي، فقال: قَوْله: "وبركته" أَي: بركَة الْمَدّ، أَو بركَة كل مِنْهُمَا". (الكواكب الدراري: 143/23).

وقال زكريا الأنصاري: "ضمير "وبركته" للمد، أو لكلّ منه ومن الصاع". (تحفة الباري: 600/9).

وقال السندي: "قوله: (وبركته) الضمير للمد، أو لكل منه ومن الصاع. (حاشية السندي: 307/4).

وأضاف القسطلاني موجهاً مرجع الضمير، فقال: "وبركته"، أي: المد، أو كل منهما، أو المراد بركته- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في دعائه حيث دعا: اللهم بارك لهم في مكيالهم، ومدّهم، وصاعهم". (إرشاد الساري: 413/9).

النموذج الحادي والعشرون- مرجع الضمير في قوله: "أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكِتَابِهِ وَلِقَائِهِ":

ورد في الحديث: "**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَوْمًا بَارِزًا لِلنَّاسِ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: "أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكِتَابِهِ وَلِقَائِهِ، وَرُسُلِهِ، وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ الْآخِرِ**". (صحيح مسلم: 39/1).

يحتمل أن يرجع الضمير في (وَلِقَائِهِ) إلى:

1-الموت.

2-موت العالَم.

3-الجزاء والحساب.

4-رؤية الله.

5-احتمالية المراجع السابقة دون ترجيح بينها.

وجه الخطابي مرجع الضمير، فقال: "قَوْله: "لِقَائِهِ"، أي: بِرُؤْيَة ربه تَعَالَى فِي الْآخِرَة". (أعلام الحديث: 182/1).

وذهب النووي إلى أن الضمير في (لِقَائِهِ) الأصل فيه أن يرجع إلى الجزاء والحساب، ولا يمكن أن يرجع إلى رؤية الله تَعَالَى؛ فَإِنَّ أَحَدًا لَا يَقْطَعُ لِنَفْسِهِ بِرُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الرُّؤْيَةَ مُخْتَصَّةٌ بِالْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَدْرِي الْإِنْسَانُ بِمَاذَا يُخْتَمُ لَهُ. (شرح النووي: 162/1).

وقال الدماميني: "(لِقَائِهِ): مجاز عن رؤية الله حيث لا مانع؛ كما في حق الكفار والمنافقين، أو بلقاء جزائه من ثواب وعقاب". (مصابيح الجامع: 152/1).

وقال زكريا الأنصاري: "(لِقَائِهِ) أي: بالانتقالِ إلى دار المقر، أو بما يكون بعد البعث عند الحساب، أو برؤية الله في الآخرةِ". (تحفة الباري: 226/1).

أما السندي في حاشيته على مسلم، فقد ذهب إلى أن الضمير ومن خلال دلالة السياق الاحتمالي يحتمل أن يرجع إلى الموت، مع أن موت كل أحد بخصوصه معلوم لا يمكن أن ينكره أحد، ولا يحسن التكليف به، ويحتمل عود الضمير إلى موت العالَم وفناء الدنيا، ويحتمل أن يرجع إلى الجزاء والحساب، وعلى التقديرين الأخيرين فهما غير البعث، كما أن الضمير قد يرجع إلى رؤية الله يوم القيامة. (حاشية السندي على مسلم: 87).

يظهر من خلال مقارنة الأقوال، أن ما ذهب إليه السندي في شرحه هو الراجح الذي يدلل عليه السياق الاحتمالي؛ لأنه ليس هناك ما يمنع أيّ احتمال من الاحتمالات المذكورة، فكلها صحيحة، وغير متضادة، ومعنى النص يحتملها، كما أن السياق يدلل عليها.

النموذج الثلاثون- مرجع الضمير في قوله: "وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً":

ورد في الحديث: "**مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عِنْدَ مَوْتِهِ دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا وَلَا عَبْدًا وَلَا أَمَةً وَلَا شَيْئًا إِلَّا بَغْلَتَهُ الْبَيْضَاءَ وَسِلَاحَهُ، وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً**". (صحيح البخاري: 2/4).

يحتمل أن يرجع الضمير في (جَعَلَهَا) إلى:

1- الأرض، وهي المذكور القريب.

2- جميع ما ذكر من الأرض، والبغلة، والسلاح.

ذهب ملا علي القاري يوجه مرجع الضمير، فقال: "**وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً**": قال بعضهم: الضَّمِيرُ الْمَفْعُولُ لِمَا ذُكِرَ مِنَ الْبَغْلَةِ، وَالسِّلَاحِ، وَالْأَرْضِ، وَالظَّاهِرُ الْمُتَبَادَرُ أَنَّهُ لِلْأَرْضِ". (مرقاة المفاتيح: 3859/9).

وقال ابن التين (ت: 611هـ): "قَوْله: "وأرضاً جعلهَا صَدَقَة"، وَهِي فدك. (عمدة القاري: 31/14).

وكان الكرماني قد أجاز رجوع الضمير إلى الثلاثة جميعاً؛ وذلك لأن السياق يحتملها جميعاً، كما أن استحضار الروايات الأخرى توجه اختياره، ويندرج كلامه ضمن توظيف الإحالة الخارجية في بيان مرجع الضمير، حيث قال: "وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً": هِيَ نِصْفُ أَرْضِ فَدَكٍ، وَثُلُثُ أَرْضِ وَادِي الْقُرَى وَسَهْمُهُ مِنْ خُمْسِ خَيْبَرَ، وَحِصَّةٌ مِنْ أَرْضِ بَنِي النَّضِيرِ، وَضَمِيرُ "جَعَلَهَا" رَاجِعٌ إِلَى كُلِّ الثَّلَاثَةِ لَا إِلَى الْأَرْضِ فَقَطْ، فَإِنَّهُ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: "نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ". (الكواكب الدراري: 61/12).

النموذج الحادي والثلاثون- مرجع الضمير في قوله: "أَسْقَطُوا لَهَا بِهِ":

ورد في الحديث: "...**وَلَقَدْ جَاءَ رَسُولُ اللهِ- صلى الله عليه وسلم- بَيْتِي فَسَأَلَ عَنِّي خَادِمَتِي فَقَالَتْ: لاَ وَاللهِ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهَا عَيْبًا إِلاَّ أَنَّهَا كَانَتْ تَرْقُدُ حَتَّى تَدْخُلَ الشَّاةُ فَتَأْكُلَ خَمِيرَهَا أَوْ عَجِينَهَا وَانْتَهَرَهَا بَعْضُ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: اصْدُقِي رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، حَتَّى أَسْقَطُوا لَهَا بِهِ فَقَالَتْ سُبْحَانَ اللهِ...**". (صحيح البخاري: 108/6).

يحتمل أن يرجع الضمير في (بِهِ) إلى:

1- الحديث.

2- الرجل

3- السؤال.

4- احتمالية المراجع جميعاً دون الترجيح بينها.

وجه الكرماني مرجع الضمير، فقال: "قوله: (حتى أسقطوا لها به)، أي: أتوا بسؤالها ليسقط من الكلام، والضمير في (به) عائد إلى الانتهار، أو السؤال، وقيل: أي: صرحوا بذلك من قولهم: "سقطت على الأمر" إذا علمته، وفي بعضها (إلهابه) بلفظ المصدر من اللهيب، وفي بعضها

(لهاته)، واللهاة: هي سقف الفم، والمضبوط من الشيوخ هو الأول، والرجل الذي قيل فيه هو صفوان السلمي". (الكواكب الدراري: 24/18).

وأضاف ابن حجر، قائلاً: "حَتَّى أَسْقَطُوا لَهَا بِهِ"، يُقَالُ: أَسْقَطَ الرَّجُلُ فِي الْقَوْلِ إِذَا أَتَى بِكَلَامٍ سَاقِطٍ، وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ (بِهِ) لِلْحَدِيثِ، أَوِ الرَّجُلِ الَّذِي اتَّهَمُوهَا بِهِ، وَحكي أَن فِي رِوَايَة بن مَاهَانَ فِي مُسْلِمٍ "حَتَّى أَسْقَطُوا لَهَاتَهَا" بِمُثَنَّاةٍ مَفْتُوحَةٍ وَزِيَادَةِ أَلِفٍ بَعْدَ الْهَاءِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ أَسْقَطُوا لَهَاتَهَا لَمْ تَسْتَطِعِ الْكَلَامَ، وَالْوَاقِعُ أَنَّهَا تَكَلَّمَتْ فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ إِلَخْ. (فتح الباري: 8/.)

وقال زكريا الأنصاري: "(حَتَّى أَسْقَطُوا لَهَا بِهِ)، أي: صرحوا لبريرة بالأمر، وقيل: أي: أتوا بسقط من القول في سؤالها وانتهارها بالحديث، أو بالرجل الذي اتهموا عائشة به، فضمير (به) على هذا للحديث، أو للرجل". (تحفة الباري: 67/8).

يظهر من خلال ما سبق من أقوال الشراح أن جميع هذه الأقوال محتملة وجائزة في توجيه النص؛ لأن السياق يحتملها جميعاً دون ترجيح بينها، وهذه فائدة من فوائد الأخذ بالسياق الاحتمالي في توجيه مرجعية الضمير، حيث إنه يفتح الباب أمام الثراء الدلالي.

النموذج الثاني والثلاثون– مرجع الضمير في قوله: "﴿**مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ**﴾":

ورد في صحيح البخاري عند تفسير سورة الزخرف قوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ**﴾. (الزخرف: 20)". (صحيح البخاري : 130/6).

يحتمل أن يرجع الضمير في(لَهُمْ) إلى:

1- الأوثان.

2- الكفار.

3- احتمالية المرجعين السابقين دون ترجيح لأحدهما.

4- الملائكة.

ذهب الكرماني موجِّهاً مرجع الضمير، من خلال سياق اللحاق، فقال: قوله: " ﴿**لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ**﴾. يعني الأوثان، بدليل قوله تعالى: ﴿**مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ**﴾، و(الأوثان): هم الذين لا يعلمون، والضمير راجع إلى الأوثان لا إلى الملائكة". (الكواكب الدراري: 81/18).

أما ابن حجر فوجه مرجع الضمير من خلال دلالة السياق الاحتمالي، فقال: "وَالضَّمِيرُ فِي قَوْله: ﴿**وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ**﴾. (الزخرف :20) لِلْكُفَّارِ، أَي:

لَيْسَ لَهُمْ عِلْمٌ بِمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْمَشِيئَةِ، وَلَا بُرْهَانَ مَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، إِنَّمَا يَقُولُونَهُ ظَنًّا وَحُسْبَانًا، أَوِ الضَّمِيرُ لِلْأَوْثَانِ، وَنَزَّلَهُمْ مَنْزِلَةَ مَنْ يَعْقِلُ، وَنَفَى عَنْهُمْ عِلْمَ مَا يَصْنَعُ الْمُشْرِكُونَ مِنْ عِبَادَتِهِمْ". (فتح الباري: 567/8).

وقال العيني: "﴿**مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ**﴾. (الزخرف: 20)، أي: الأوْثانُ إنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، وهُوَ قَول مُجَاهِد، وَقَالَ قَتَادَة: يعنون الْمَلَائِكَة. وَالضَّمِير فِي: مَا عبدناهم، يرجع إِلَى الْأَوْثَان عِنْد عَامَّة الْمُفَسّرين، وَنزلت منزلَة من يعقل فَذكر الضَّمِير. (عمدة القاري: 159/19).

والراجح ما ذهب إليه ابن حجر حيث إنَّ الآية خالية من القرائن الترجيحية التي ترجح مرجع على آخر؛ لذا فإن الاحتماليين الذين ذكرهما ابن حجر مقبولان لدلالة السياق عليهما.

ويظهر من خلال ما سبق في مثل هذه النماذج التي يحتمل أن يعود الضمير فيها إلى أكثر من مرجع انفتاحاً دلالياً، وهو فائدة من فوائد الأخذ بالسياق، حيث إنَّ المرونة السياقية هي التي تسمح للشارح بأن يُعمِل نظره في السياق ليصل إلى مراد النص النبوي، وفيها إعمال لجميع محمولات التركيب التي يحتملها السياق. وهذا لا يناقض مسألة الترجيح الدلالي التي نستفيدها من السياق، لأن العلاقة بين التنوع الدلالي والترجيح الدلالي هي علاقة خصوص وعموم، فكل تنوع دلالي ترجيح دلالي، وليس كل ترجيح دلالي تنوعاً دلالياً. كما أن تعدد المحال عند الشراح مبرر بعدة قرائن: أولاها سياقية لغوية، ومقامية، وبلاغية تعتمد على مسألة الحقيقة والمجاز كما في الالتفات. (محمود،2008: 184).

الخاتمة والنتائج:

1- من المسائل التي كثر فيها الخلاف بين الشراح مسألة عود الضمير، وقد ثبت في ثنايا البحث أن عود الضمير عند الشراح مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق، فهو الذي يجليه ويوجهه.

2- اهتم الشراح كثيراً بتوجيه مرجعية الضمير من خلال دلالة السياق الاحتمالي، حيث وجدنا الضمير قد يرجع إلى مرجعين أو ثلاثة، أو أكثر من ذلك، وكل ذلك يندرج تحت المحافظة على إمكانات النص الديني؛ بما أنه نص مقدس، والمحافظة على احتمالاته عندهم أولى من ترك أي احتمال يدل عليه السياق.

3-ظهر من خلال كلام بعض الشراح أنهم كانوا يعرفون الفرق بين السياق اللغوي والمقامي، فقد أشاروا كثيراً في شرحهم إلى ما يسمى بدلالة القرينة اللفظية، والقرينة الحالية، وكانوا يعنون بهما السياق اللغوي والمقامي.

4-من الأسباب التي جعلت الشراح في بعض الأحيان يعيدون الضمير إلى عدة احتمالات مرجعية، اختلاف سياق الروايات، حيث إن لها دوراً كبيراً في وجود هذه الظاهرة، كما أن القرينة الإعرابية، واختلاف دلالة الصيغة كان لهما أيضاً دور في توجيه احتمالات مرجعية الضمير.

5-ورد في شروح الصحيحين كثير من الإشارات التي تتصل بعلم اللغة النصي في التحليلات، وحديثهم عن علاقة مرجعية الضمير بالإحالة القبلية والإحالة البعدية، والإحالة الخارجة عن النص، كما أنهم تحدثوا عن مقصد المتكلم في معرفة مرجعية الضمير، وتعدد هذه المرجعية وأثر السياق في الترجيح بين المراجع وغير ذلك من القضايا التي تندرج ضمن علم اللغة النصي.

6-إن القول بتعدد احتمالية مرجع الضمير عند الشراح لا ينافي فكرة الترجيح، فكون المعاني محتملة في الحديث الشريف شيء، والذهاب إلى وجوب الترجيح بين المراجع شيء آخر، وكلا الأمرين مرتبط بالسياق. وعليه فإن النص يجب عندهم أن يحمل على ما يتحمله المعنى، ويصلح له من المراجع، خاصة إذا لم تفض تعددية المراجع إلى خلاف المقصود من النص، وهذا ما دفعهم للحفاظ على جميع المراجع، وعدم إلغاء أيّ منها؛ لأن السياق يحتملها.

7-اقترب هؤلاء الشراح من التحليلات النصية، حيث لم يكتف هؤلاء بالنظر إلى متن الحديث وحده في بيان مرجع الضمير، بل جمعوا كل النصوص التي لها علاقة بهذا النص المشروح؛ وذلك من أجل توجيه مرجع الضمير فيه بدقة، كما أن كلامهم واضح في أن النصوص يفسر بعضها بعضاً، إضافة لذلك فإن نظرتهم إلى العلاقة النصية القوية بين القرآن والأحاديث النبوية توحي بما ذهبنا إليه، ويمكن القول باطمئنان إن هذه الإشارات تمثل جذوراً للتحليل النصي المعاصر يعتمد وسائل التماسك كلها في آن واحد، وكيف تتضافر معاً في تحقيق التماسك بين أجزاء النص كلها داخلياً وخارجياً.

8-تعامل الشراح مع نص الحديث من خلال تجاوز مقولات النحاة في بعض الأحيان وظهر ذلك ظهوراً واضحاً في أثر السياق في عود الضمير على متأخر، فهم عند تعاملهم مع النص كانوا

يتعاملون مع نص كامل، ويرفضون كثيراً الوجه الواحد، ويطرحون عدة احتمالات يجيزها النص، موظفين السياق المقامي واللغوي توظيفاً كاملاً وشاملاً في توجيه مرجع الضمير.

9-وظف الشراح كثيراً مقصد المتكلم في توجيه مرجع الضمير، والمقاصد هي أساس من أسس السياق المقامي؛ لأنه لا يعرف السياق حقيقة إلا بمعرفة الغرض والمقصد الذي جاء من أجله الكلام. فمعرفة كلام النبي- صلى الله عليه وسلم- وتوجيهه ترجع إلى العلم بمقاصده، وهذا يندرج ضمن عناصر السياق المقامي. كما أن من الأمور المقامية التي ظهرت عند هؤلاء الشراح في توجيههم لمرجع الضمير استحضار السياق الثقافي اللغوي، حيث كان من أهم عناصره أعراف العرب وتسمياتهم، ويندرج تحته مسألة الاستشهاد بالمعجم والشعر العربي في توجيه المرجع والدلالة.

المراجع:

1- إسماعيل، نوار محمد، 2010: تأويل الجملة القرآنية الواحدة، ط1، دار الراية، عمان، الأردن.

2- الأنصاري، زكريا، 2005: تحفة الباري، تحقيق: سليمان وديع العازمي، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.

3- بوقرة، نعمان، 2009: المصطلحات الأساسية في لسانيات النص، وتحليل الخطاب، دراسة معجمية، ط1، جدار الكتاب العالمي، عمان، الأردن.

4- الحريري، سعد بن مقبل، 2016: ظاهرة إهدار السياق في الخطاب الحداثي، دراسة تحليلية نقدية، ط1، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، المملكة العربية السعودية.

5- حسن، عباس، 1974: النحو الوافي، ط3، دار المعارف، القاهرة.

6- حمودة، عبد العزيز، 2003: دراسة في سلطة النص، ط1، مطابع السياسة، الكويت.

7- الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، 1996: فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمود شعبان عبد المقصود وآخرون، ط1، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.

8- الخطابي، حمد بن محمد، 1988: أعلام الحديث، تحقيق: محمد بن سعد آل سعود، ط1، جامعة أم القرى، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية.

9- الدماميني، محمد بن أبي بكر، 2009: مصابيح الجامع، تحقيق: نور الدين طالب، ط1، دار النوادر، دمشق، سوريا.
10- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين، 1957: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، بيروت، لبنان.
11- السامرائي، فاضل صالح السامرائي، 2000: الجملة العربية والمعنى، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.
12- السندي، أبي الحسن محمد عبد الهادي، 2011: حاشية السندي على صحيح مسلم، تحقيق: علي بن أحمد الكندي المرر، ط1، بينونة للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة.
13- الطوفي، سليمان بن عبد القوي، 1989: الإكسير في علم التفسير، تحقيق: د. عبد القادر حسين، ط1، دار الأوزاعي، بيروت، لبنان.
14- الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله، 1997: شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض.
15- ابن عاشور، محمد الطاهر، 1984: تفسير التحرير والتنوير، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس.
16- عبد الملك، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف، 2003: شرح صحيح البخاري، تحقيق: ياسر إبراهيم، ط2، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.
17- العسقلاني، ابن حجر، 1379هـ: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، رقم أبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه: محب الدين الخطيب، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
18- العيني، بدر الدين، 2001: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
19- القاري، علي بن سلطان محمد، 2002: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان.
20- القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر، 1323هـ: إرشاد الساري، ترقيم الكتاب والأبواب والأحاديث: محمد فؤاد عبد الباقي، ط7، المطبعة الأميرية، مصر.

21- الكرماني، محمد بين يوسف، 1981: الكواكب الدراري، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
22- محمود، المثنى عبد الفتاح، 2008: نظرية السياق القرآني، دراسة تأصيلية دلالية نقدية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
23- المناوي، محمد عبد الرؤوف، 1972: فيض القدير شرح الجامع الصغير، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
24- المنجد، محمد نور الدين، 2013: اتساع الدلالة في الخطاب القرآني، ط1، دار الفكر، دمشق.
25- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، : صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.